

9 March 2022  
Arabic  
Original: English

## لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والستون

فيينا، 14-18 آذار/مارس 2022

البند 5 (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات:

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

### ورقة اجتماع مقدمة من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بعنوان: "معدات صنع المخدرات غير المشروع والمادة 13 من اتفاقية سنة 1988: وثيقة توعية وإرشاد من أجل صناع السياسات"\*\*\*

#### ملخص

توفر هذه الوثيقة خيارات وتدابير ونهج وأدوات شتى من أجل الاسترشاد بها في بذل جهود واتخاذ إجراءات على صعيد السياسات الدولية تهدف إلى منع تسريب المعدات الضرورية لصنع المخدرات غير المشروع، تعزيزاً للتطبيق العملي للمادة 13 من اتفاقية سنة 1988، والتعاون على تحقيق هذه الغاية.

وتستند الوثيقة إلى المعلومات والممارسات الجيدة التي جمعت في إطار سلسلة من اجتماعات الخبراء التي عقدتها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وإلى أوجه التشابه مع الخيارات المتاحة للتصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة. ويمكن للحكومات أن تنظر في الإرشادات المقدمة، التي صممت على نحو يناسب الأحوال في بلدانها وإمكانية التطبيق في إطار تشريعاتها الداخلية.

\* E/CN.7/2022/1.

\*\* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.



## أولاً - مقدّمة واستعراض للتطورات

- 1- لا سبيل إلى صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والمؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف بصورة سرية دون استخدام مواد كيميائية وعقاقير ومعدات. وعلى الرغم من أن السلطات في جميع أنحاء العالم تركز منذ فترة طويلة على مراقبة المواد الكيميائية، عملاً بالأحكام الواردة في المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، فإن اهتماماً أقل بكثير قد أُولى للمعدات والمواد وللمادة 13 من تلك الاتفاقية، التي توفر أساساً للعمل والتعاون على الصعيد الدولي في تلك الجهود.
- 2- وفي السنوات الأخيرة، أخذت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) تعمل على جذب الاهتمام إلى المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 بوصفها أداة تكملية في مجال التصدي للصنع غير المشروع للمخدرات. وقد سلّطت الهيئة الضوء على الحاجة التوعوية بهذه المسألة ومعالجتها على الصعيد العالمي في الفصل المواضيعي من تقريرها السنوي عن السلائف لعام 2019<sup>(1)</sup>.
- 3- واعتمدت لجنة المخدرات، خلال دورتها الثانية والستين المعقودة في آذار/مارس 2019، القرار 4/62 الذي يدعو الحكومات إلى التوسع في التطبيق العملي للمادة 13 واتخاذ تدابير مناسبة لمنع تجارة وتسريب المعدات المستعملة في صنع المخدرات غير المشروع، ويشجع الهيئة أيضاً على وضع مبادئ توجيهية لمنع تسريب المعدات لأغراض صنع المخدرات غير المشروع والتحقيق في حالات تسريبها في سياق المادة 13. وصدرت هذه المبادئ التوجيهية في الدورة الثالثة والستين للجنة، المعقودة في آذار/مارس 2020، وهي متاحة للسلطات الوطنية المختصة على الموقع الشبكي الآمن للهيئة بجميع لغات الأمم المتحدة الست<sup>(2)</sup>.

## ثانياً - الخيارات والتدابير والنهج الممكنة

- 4- على غرار بعض المبادرات المنفذة للتصدي لاستخدام المواد الكيميائية في صنع المخدرات غير المشروع، يمكن أن تشمل المبادرات المتصلة بالمعدات اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني أو الدولي وقد تكون طوعية أو إلزامية في طابعها. وفي حين أن مسار العمل المفضل هو اتباع نهج دولي منسق، فإن اختلاف الأحوال القطرية قد يستلزم اتباع نهج مختلفة. فعلى سبيل المثال، سوف تختلف الاحتياجات تبعاً لما إذا كان البلد يصنع بعض المعدات المعينة أو يستوردها من أجل استعمالات مشروعة أو ما إذا كان يركز على تجديد المعدات المستعملة.
- 5- ولذلك ستحتاج كل حكومة إلى تقييم الأحوال في بلدانها من حيث مدى استعمال المواد والمعدات ومخاطر تسريبها. ومن شأن هذه التقييمات أن تساعد على تصميم أو اختيار أنسب التدابير الوطنية المتوافقة مع المسؤوليات الدولية لبلدها في عالم تسوده العولمة.
- 6- ولا يكفي في غالب الأحيان اتخاذ تدبير واحد لمنع تسريب المواد والمعدات لأغراض صنع المخدرات غير المشروع بل يلزم اتخاذ مجموعة من التدابير القليلة المتكاملة في هذا الشأن. أما تحديد المعدات التي ينبغي رصدها أو تنظيمها أو التركيز عليها بطريقة أخرى، فهو تحدٍ آخر.
- 7- وتلخص الأقسام التالية الخيارات والتدابير والنهج المطروحة على المستوى العريض للسياسات العامة. وترد إرشادات أكثر عملية في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعدات المشار إليها أعلاه.

(1) [www.incb.org/documents/PRECURSORS/TECHNICAL\\_REPORTS/2019/EN/Report\\_Breakdown/09\\_Article\\_13\\_of\\_the\\_1988\\_Convention\\_as\\_a\\_complementary\\_tool\\_in\\_addressing\\_illicit\\_drug\\_manufacture.pdf](http://www.incb.org/documents/PRECURSORS/TECHNICAL_REPORTS/2019/EN/Report_Breakdown/09_Article_13_of_the_1988_Convention_as_a_complementary_tool_in_addressing_illicit_drug_manufacture.pdf)

(2) [www.incb.org/incb/en/precursors/materials-and-equipment.html](http://www.incb.org/incb/en/precursors/materials-and-equipment.html)

## ألف - الخيارات المطروحة على الصعيد الدولي

8- تدعو المادة 13 من اتفاقية سنة 1988 الدول الأطراف إلى أن تتخذ "ما تراه مناسباً من تدابير لمنع الاتجار بالمواد والمعدات وتحويل استعمالها إلى إنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة، وتتعاون لتحقيق هذه الغاية".

9- ومن ثم، توفر المادة 13 ولاية للحكومات لمنع تجارة وتسريب المواد والمعدات لأغراض إنتاج المخدرات وصنعها بصورة غير مشروعة. وبالمثل، توفر المادة 3 من الاتفاقية إطاراً للجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لصنع المعدات أو نقلها أو توزيعها لاستخدامها في أغراض غير مشروعة وتجريم تلك الأفعال بموجب القوانين الداخلية لكل بلد<sup>(3)</sup>. ولا تتعلق هذه الأحكام بالمعدات المستخدمة في المختبرات غير المشروعة داخل إقليم الطرف فحسب، وإنما تشمل أيضاً المواد والمعدات التي تُهزَّب أو تُصدَّر من إقليم الطرف إلى بلدان أخرى وتُستخدَم في مختبرات غير مشروعة في تلك البلدان (انظر أيضاً الفقرة 13-3 من الشروح).

10- ومن ثم، قد تجد الحكومات في تطبيق المادة 13 إلى جانب المادة 3 من اتفاقية سنة 1988 أداة فعالة في هذا الشأن.

## باء - الخيارات المطروحة على الصعيد الوطني

11- كما هو الحال بالنسبة لرصد المواد الكيميائية، تواجه الحكومات تحديات مماثلة عندما يتعلق الأمر بإيجاد نهج متوازن لمنع تسريب المعدات إلى قنوات غير مشروعة مع ضمان توافرها للأغراض المشروعة بالنظر إلى استخداماتها المشروعة الواسعة النطاق.

12- وتشجّع الحكومات على أخذ الخيارات التالية في الاعتبار على أساس التشريعات الوطنية.

### 1- التعاون الطوعي مع القطاع الخاص (الشراكات بين القطاعين العام والخاص)

13- ثبت نجاح التعاون مع القطاع الخاص فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 وكذلك فيما يتعلق بالمواد غير المدرجة. ويمكن تطبيق مبدأ "عرف زيونك" على المعدات وكذلك لتحديد الطلبات المشبوهة والإبلاغ عنها. ويمكن أن تطبق أيضاً على صناعة المعدات المبادئ التوجيهية الحالية الخاصة بقطاع الصناعة، بما يشمل المبادئ التي أعدتها الهيئة بشأن التعاون مع الصناعات الكيميائية<sup>(4)</sup>، جنباً إلى جنب مع الموارد الأخرى التي توفرها الهيئة في هذا الشأن<sup>(5)(6)</sup>.

14- ومن المهم معرفة طبيعة ونطاق الصناعات وجهات التشغيل الشرعية المنخرطة في أنشطة توريد أو تكييف أو تجارة المعدات المحتمل أن تهم المتجرين حتى يتسنى اجتذاب الشركاء المناسبين في مجال صناعة المعدات من

(3) تنسحب هذه الأحكام على حيازة المواد أو المعدات (البند '2' من الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 1 من المادة 3). ويؤيِّع البند '5' من الفقرة الفرعية (أ)، والبند '4' من الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 1 من المادة 3، أحكام التجريم لتشمل على التوالي تنظيم أو إدارة أو تمويل أي من هذه الجرائم، والاشتراك أو المشاركة في ارتكاب أية جرائم منصوص عليها في المادة 3 أو التواطؤ على ارتكابها أو الشروع فيه أو تسهيله.

(4) مبادئ توجيهية بشأن صوغ مدونة طوعية تخص الممارسات في الصناعة الكيميائية، 2009 (مع إضافة عام 2013).

(5) ملحوظات عملية من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن صوغ مدونة طوعية تخص الممارسات في الصناعة الكيميائية، 2015.

(6) دليل سريع - وضع وتنفيذ مدونة طوعية للممارسات في الصناعة الكيميائية تكتسب الطابع الرسمي بموجب مذكرة تفاهم بين الحكومة والقطاع الخاص، 2015.

أجل التعاون في هذا الأمر. ومن ثم، تشجّع الحكومات على تحديد واستقصاء أصحاب المصلحة المحتملين لدى القطاع الخاص (مثل المصنعين، والمستوردين/المصدرين، وتجار الجملة، والموزعين/الشركاء اللوجستيين، ومجدي المعدات، والمنظمات الفرعية، وجميع موزعي المعدات المصنوعة حسب الطلب والمستعملة)، والعمل مع غرف التجارة. وينبغي أيضا البحث عن أي رابطات (تجارية) متخصصة موجودة ذات صلة بالمعدات لأن هذه الكيانات يمكن أن تيسر المهمة. وأثناء نقصي الشركاء المناسبين في مجال صناعة المعدات، يمكن استخدام الإنترنت (شبكة الويب الواضحة) كنقطة مرجعية مفيدة، حيث يمكن العثور على عدة منشورات عن المعدات على مختلف منصات التجارة الإلكترونية.

15- وإلى جانب تحديد الدوائر المعنية الشرعية في قطاع الصناعة، قد يكون من المفيد أيضا تحديد مدى إساءة استخدام المعدات المستمدة منها، داخليا وكذلك دوليا. ومن المهم بمكان إجراء تحقيقات اقتفائية على الصعيد الدولي وتبادل نتائجها عبر الحدود من أجل الحصول على المعلومات اللازمة للعمل على الصعيد الداخلي. ويمكن للحكومات ودوائر الصناعة أن تتعاون وتفكر في آليات تحد من سهولة تغيير محددات وأوسام المعدات من أجل زيادة تعزيز التحقيقات الاقتفائية وتحديد مصادر المعدات.

16- وتوطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص من شأنه أن يساعد أيضا على التوسع في الترويج لاستخدام أدوات متنوعة لإنكاء الوعي والحس في هذا الشأن، مثل قائمة الرصد الدولي للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع (انظر القسم 3 أدناه).

## 2- تنظيم التجارة الداخلية و/أو الدولية في المعدات

17- يمكن أن يساعد أيضا على الحد من أي عمليات نقل داخلية و/أو دولية غير ضرورية للمعدات المحتمل أن تهم المتجرين دون إعاقة استخداماتها المشروعة ولا إضافة أعباء إدارية لا لزوم لها على تلك الاستخدامات اتباع نهج تنظيمي. وسيتعين على هذا النهج أن يحدد المعدات التي ستخضع للوائح التنظيمية والشروط التي ستطبق على المعاملات المتصلة بتلك المعدات. ويمكن للاستقصاء المقترح في الفقرة 14 لأصحاب المصلحة المحتملين واستعراض التجارة الدولية في المعدات الأساسية في هذا الشأن أن يوفر مؤشرا على الأشياء والأنشطة المحددة التي يمكن النظر في تنظيمها (مثل التجارة الدولية و/أو الضوابط الداخلية).

18- وتُشجّع الحكومات على وضع عقوبات إدارية أو جنائية مناسبة لدعم التنظيم الرقابي للمعدات ذات الصلة. وسيساعد وضع رموز فريدة لمعدات مختارة ضمن رموز التعريفات الجمركية (بالوصف الوارد في القسم 4 أدناه) في تنفيذ هذه اللوائح التنظيمية فيما يتعلق بالتجارة الدولية.

## 3- قائمة الرصد الدولي للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع

19- يمكن أن يغدو رصد المعدات أكثر فعالية بالتركيز على عناصر معينة. وعلى غرار القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، التي وضعت لتلبية الحاجة إلى اتباع نهج مرنة، يمكن أن تشمل قائمة الرصد الدولي للمعدات (قائمة الرصد الدولي) بعض أصناف المعدات ذات الأهمية الدولية التي توجد أدلة قوية على استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف/وموادها الوسيطة بصورة غير مشروعة.

20- وقد وزعت الهيئة الإصدار الأول لقائمة الرصد الدولي على الحكومات وأتاحتها أيضا على موقعها الشبكي الآمن. وسوف تتعهد الهيئة القائمة وتوالي تحديثها حسب الاقتضاء. ويمكن للسلطات المختصة أن تتوسع في الترويج لها من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، ومن ثم تسهم في منع تسريب المعدات إلى قنوات غير مشروعة.

## 4- تصنيفات النظام المنسق

21- يوفر استخدام رموز النظام المنسق، المستند إلى نظام التصنيف الذي وضعته منظمة الجمارك العالمية، أداة تحقق حداً أدنى من الرصد الفعال للتجارة في المعدات ومن إمكانية التصرف بإزاء الشحنات المشروعة في حال الاشتباه فيها أو إساءة الإعلان عنها. غير أن معظم المعدات الأساسية لم تخصص لها بعد في الوقت الحالي رموز فريدة في النظام المنسق، وهي مدرجة ضمن مجموعات أكبر من مواد متصلة بها. وهذا يجعل رصد هذه المعدات بالغ الصعوبة. وقد شرعت الهيئة في إجراء مناقشات مع منظمة الجمارك العالمية من أجل إدخال بنود فرعية فريدة جديدة لمعدات مختارة. وينبغي للحكومات المهتمة أن تنظر في دعم هذه العملية.

22- وبالنظر إلى مدة الدورة الاستعراضية لمنظمة الجمارك العالمية، سيكون إدخال التصنيفات الجديدة في النظام المنسق (رموز أو بنود فرعية جديدة) على الصعيد الدولي عملية متوسطة الأجل، ومن ثم تُشجع الحكومات في ذات الحين على التعجيل بوضع رموز وطنية باستخدام الرمز الدولي المنطبق المكون من ستة أرقام مع إضافة رقمين أو أربعة أرقام إليه لتبيان مقتضياتها الوطنية، حيثما أمكن.

## 5- أمثلة على النهج المتبعة على الصعيد الوطني

23- يوفر القسم المعنون "المواد والمعدات"<sup>(7)</sup> على الموقع الشبكي للهيئة مستودعاً للنهج والممارسات الفضلى الوطنية القائمة بشأن تنفيذ المادة 13 من اتفاقية سنة 1988. والقائمة ليست شاملة ويجري تحديثها كلما أُتيحت للهيئة معلومات إضافية<sup>(8)</sup>. وتشجّع جميع الحكومات على التعريف بالمزيد من نهجها وممارساتها الفضلى للمساعدة على توسيع المستودع وزيادة فائدته العملية.

## جيم- خيارات للتعاون الدولي

## 1- تبادل المعلومات الاستخباراتية والعملية والأدوات

24- إن تبادل المعلومات الاستخباراتية والعملية عن المعدات المتخصصة التي تُستخدم في إنتاج المخدرات أو صنعها بصورة غير مشروعة هو أحد المقومات الهامة للعمل على منع استخدام تلك المعدات في صنع المخدرات غير المشروع. والأمر متصل بقيام أجهزة إنفاذ القانون بتبادل المعلومات الاستخباراتية بهدف تحديد أوجه الصلة بين الحالات المختلفة وجمع الأدلة اللازمة لإقامة الدعوى (بما في ذلك الدعاوى غير الجنائية) ودرء ظهور حالات في المستقبل متصلة بالمعدات تستخدم أساليب عمل مماثلة. وتروج الهيئة بالفعل لهذا بالنسبة للسلائف الكيميائية عن طريق مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"، وبمساعدة نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") الذي وسع نطاق هذا العمل ليشمل أيضاً الحالات المتصلة بالمعدات. وتوفر أحكام المادة 13 أساساً للتحقيق في هذه الحالات والقيام بالعملات المشتركة<sup>(9)</sup>.

25- ومن حيث التعاون الدولي، يشجع كذلك على استخدام منصة نظام "بيكس" التابع للهيئة لتبادل المعلومات الاستخباراتية وغيرها من المعلومات عن الحوادث المتعلقة بالمعدات. ويمكن بالإضافة إلى ذلك أن تتعاون الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة من أجل مواصلة العمل على استحداث قاعدة بيانات عالمية يمكن البحث فيها

(7) [www.incb.org/incb/en/precursors/materials-and-equipment.html](http://www.incb.org/incb/en/precursors/materials-and-equipment.html)

(8) تتضمن حالياً معلومات مقدمة من أستراليا وألمانيا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وسيجري تحديثها كلما توافرت معلومات في هذا الشأن.

(9) شروح المادة 13 من اتفاقية سنة 1988؛ الفقرة 11-13.

عن الضبطيات والمضبوطات من المعدات الرئيسية، مثل آلات صنع الأقراص. وينبغي لها أيضا أن تتعاون على دفع عجلة التقدم في تطوير التكنولوجيات اللازمة، مثل بنوك الصور وأدوات التعرف على الصور.

26- وتشجّع الحكومات على تعزيز التعاون عبر الحدود بشأن الحوادث المتصلة بالمعدات، بما يشمل إبلاغ نظيراتها في بلدان العبور والمقصد بالشحنات الصادرة التي تحوي معدات من هذا القبيل تشتبه في أمرها حتى تتمكن السلطات هناك من التحسب لها واتخاذ إجراءات بشأنها. وقد تتيح التشريعات الوطنية في بلدان المقصد للسلطات أن تتخبط في إجراءات لإنفاذ القانون في بعض الحالات. والغرض من مستودع النهج الوطنية، المتاح للمسؤولين الحكوميين على الموقع الشبكي للهيئة، هو توفير معلومات للاسترشاد بها في مثل هذه الإجراءات.

## 2- الحاجة إلى التدريب المتخصص

27- قد يلزم توفير تدريب متخصص لموظفي إنفاذ القوانين وتوعيتهم لضمان تمكنهم من التعرف بشكل صحيح على المواد المشبوهة التي يعثرون عليها خلال الأنشطة التي ينهضون بها في خضم العمليات المتصلة بالمخدرات. وينبغي، حيثما أمكن، إدراج أنشطة للتوعية وبناء القدرات بشأن المعدات في الدورات التدريبية القائمة، مثل الدورات التدريبية على أنشطة التحقيق المتعلقة بالمختبرات السرية. وتوجد عدة فرص متاحة للتدريب في هذا الشأن.